

الأسبوعان القادمان هما الأسوأ على الإطلاق

ترامب يطالب بإنفاق تريليوني دولار جديدة على مشاريع البنية التحتية



الرئيس الأميركي دونالد ترامب

دعا الرئيس الأميركي دونالد ترامب، إلى إقرار قانون يسمح بإنفاق تريليوني دولار على مشاريع البنية التحتية، معتبراً أن الكلفة الزهيدة حالياً للاقتراض تسمح بمبادرة «جريئة» تنقذ الاقتصاد الأميركي المترنح، بسبب الإغلاق الناتج عن وباء كوفيد-19.

وكتب ترامب على تويتر «مع تدني معدلات الفائدة في الولايات المتحدة إلى الصفر، هذا هو الوقت المناسب لإقرار قانون طال انتظاره منذ عقود للبنية التحتية».

وأضاف أن مشروع القانون يجب «أن يكون كبيراً جداً وجريئاً جداً، بقيمة تريليوني دولار، وأن يتركز فقط على خلق الوظائف وإعادة بناء البنية التحتية التي كانت يوماً ما عظيمة».

ولطالما دعا ترامب إلى الإنفاق على الطرق والجسور وغيرها من البنية التحتية الأساسية، المهمة منذ فترة طويلة.

ويأتي اقتراحه الأخير بعد أسبوع من توبيعه على مشروع قانون إنقاذ اقتصادي بقيمة تريليوني دولار أيضاً، بلذ العون إلى الشركات الكبيرة والصغيرة التي تضررت من إجراءات الإغلاق بسبب فيروس كورونا المستجد.

وكان الجمهوريون متخوفين من أي مشروع قانون ضخم للبنية التحتية بعكس الديموقراطيين. وتكتسب هذه الفكرة زخماً مع ارتفاع معدلات البطالة وتحذير خبراء اقتصاديين من أن العديد من الشركات ستواجه صعوبة في التقاط أنفاسها بسرعة حتى بعد تلاشي خطر الوباء.

كما حذر الرئيس الأميركي دونالد ترامب من أن الولايات المتحدة ستمر بأسوأين «مؤلمين جداً جداً» على صعيد مكافحة فيروس كورونا المستجد، الذي يواصل حصداً متزايداً من الضحايا في بلاده والعالم بأسره.

وقال ترامب خلال مؤتمره الصحفي اليومي في البيت الأبيض حول تطورات مكافحة وباء كوفيد-

مجموعة العشرين تقر خارطة طريق لمواجهة فيروس كورونا

اتفق وزراء المالية ومحافظو البنوك المركزية لدول مجموعة العشرين على خارطة طريق لتنفيذ التزامات قمة قادة المجموعة وتنسيق جهودهم في مواجهة جائحة فيروس كورونا المستجد - كوفيد 19).

جاء ذلك خلال الاجتماع الافتراضي الذي عقده المسؤولون وتناول خطة العمل التي تضع الخطوط العريضة للتدابير الاقتصادية والمالية التي تعتمز اتخاذها دول مجموعة العشرين لمواجهة جائحة (كورونا).

وسلط الاجتماع الضوء على التدابير اللازمة على المدى المتوسط لدعم الاقتصاد العالمي خلال هذه الأزمة والفقرة اللاحقة لها ومعالجة مخاطر مواطن الضعف في الدين العام في الدول ذات الدخل المنخفض أثر تداعيات الفيروس وذلك ليتسنى لهذه الدول تركيز جهودها على مواجهة هذا التحدي العالمي.

وتطرق الاجتماع إلى العمل مع المنظمات الدولية المعنية بهدف تسريع العمل على تقديم الدعم المالي اللازم للأسواق الناشئة والدول النامية لمواجهة التحديات الناشئة عن فيروس كورونا والعمل مع مجلس الاستقرار المالي في

تنسيق التدابير التنظيمية والإشرافية التي اتخذتها الدول.

كما تمت مناقشة دور صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي والمؤسسات المالية الدولية في استخدام جميع موارد المتاحة وبحث أي تدابير إضافية تدعو الحاجة لها من أجل دعم الأسواق الناشئة والدول النامية في خضم تداعيات الفيروس ويشمل ذلك دعم الاستقرار المالي وتذليل القيود على السيولة.

ورحب وزراء المالية ومحافظو البنوك المركزية لدول مجموعة العشرين رحبوا باستعداد مجموعة البنك الدولي لتقديم دعم مالي يصل إلى 160 مليار دولار على مدى الأشهر الخمسة عشر القادمة لدعم الدول الأعضاء في مجموعة البنك الدولي في مواجهة جائحة فيروس كورونا.

وكلف الاجتماع مجموعة العمل ذات العلاقة بتنفيذ خارطة الطريق وذلك بحلول اجتماعهم الافتراضي القادم المزمع عقده في 15 أبريل المقبل حيث اتفقوا على الاستمرار في مناقشة الإجراءات الممكنة واتخاذ العمل منها في مواجهة التحديات العالمية الناجمة عن جائحة فيروس كورونا.

مزايا لأصحاب المشاريع الصغيرة في السعودية



أطلقت الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وبتوجيه من وزير التجارة، عدداً من الخدمات الجديدة التي تهدف إلى تحسين أداءها، بالإضافة إلى تسهيل حصول المنشآت على خدمات القطاع الخاص من خلال منصة موحدة، وكذلك رفع جودة الخدمات المقدمة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

وأفادت الهيئة أنه يمكن لأصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة الاطلاع والتقديم على الخدمات المقدمة من خلال منصة مزايا <https://maza.gov.sa>، حيث إنه بمجرد تقديم طلب الحصول على ميزة معينة من خلال النظام، تستصل رسالة

تأصلت الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وبتوجيه من وزير التجارة، عدداً من الخدمات الجديدة التي تهدف إلى تحسين أداءها، بالإضافة إلى تسهيل حصول المنشآت على خدمات القطاع الخاص من خلال منصة موحدة، وكذلك رفع جودة الخدمات المقدمة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

وأفادت الهيئة أنه يمكن لأصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة الاطلاع والتقديم على الخدمات المقدمة من خلال منصة مزايا <https://maza.gov.sa>، حيث إنه بمجرد تقديم طلب الحصول على ميزة معينة من خلال النظام، تستصل رسالة

تتضمن معدات طبية عبر آلية «انستكس»

فرنسا تؤكد إتمام أول عملية تجارية مع إيران

أكدت فرنسا إتمام أول عملية تجارية مع إيران عن طريق آلية الدفع الخاصة بمساعدة الشركات الأوروبية على التعامل التجاري مع إيران والمعروفة باسم (انستكس).

وذكرت الخارجية الفرنسية في بيان أن فرنسا وألمانيا وبريطانيا شاركوا في العملية التي تضمنت تصدير معدات طبية إلى إيران. وأضاف البيان أن الآلية «تهدف إلى تقديم حل مستدام وطويل الأجل لدعم التجارة المشروعة بين أوروبا وإيران كما أنها تأتي في إطار الجهود التجارية

للحفاظ على اتفاق النووي الإيراني الذي أيده قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2231».

كما أكد البيان مواصلة الدول الأوروبية الثلاث الضغط على إيران للعودة إلى الإطار الكامل للاتفاق النووي والوفاء بالتزاماتها المقررة بموجبه، وأنشأت فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة آلية (انستكس) في يناير 2019 لتسهيل التجارة بين الشركات الأوروبية وإيران بعد أن فرضت الولايات المتحدة عقوبات على طهران بعد انسحاب واشنطن من الاتفاق النووي.

3 أشهر من التقلبات

كورونا يدفع النفط لتسجيل أكبر خسارة شهرية في التاريخ



كابيتال ماركتس في نيويورك، «كوفيد أخذ سوق النفط رهينة».

«وتيرة تحطم الطلب غير المسبوقة أجبرت مصافي التكرير، على مستوى عالمي، على خفض الإنتاج، تاركة براميل من الولايات المتحدة إلى بحر الشمال إلى آسيا تبحث، دون جدوى عادة، عن موى».

خام القياس العالمي 66 بالمئة في الربع الأول و55 بالمئة في مارس، في أسوأ هبوط فصلي وشهري له بالنسبة المؤمية على الإطلاق. وأغلق عقد يونيو الانشط منخفاً سبعة سنتات إلى 26.35 دولار للبرميل.

وقال مايكل تران، العضو المنتدب لاستراتيجية الطاقة لدى آي.بي.سي

20.48 دولار للبرميل. وانحدر الخام الأميركي 54 بالمئة في مارس، و66 بالمئة في الأشهر الثلاثة الأولى من العام، في أسوأ تراجع له منذ بدء تداول العقد في 1983.

وأغلقت عقود خام برنت تسليم مايو منخفضة سنتين إلى 22.74 دولار للبرميل قبيل حلول أجلها. وتراجع

اختتمت أسعار النفط الخام القياسية ربع سنة من التقلبات باكثر خسارة لها على الإطلاق، إذ تهاوت العقود الآجلة للخام الأميركي، وبرت على مدار مارس بفعل حالة الجمود التي أصابت الاقتصاد العالمي من جراء جائحة فيروس كورونا.

وفقد كلا خامي القياس نحو ثلثي قيمته على مدار الربع الأول، وجاء تعطل الخسارة من تراجعات مارس التي بلغت نحو 55 بالمئة.

وشهد الخام الأميركي غرب تكساس الوسيط ختام الشهر بزيادة متواضعة اثنين بالمئة أمس، في حين أغلق برنت على انخفاض طفيف.

وتحطم الطلب العالمي على الوقود من جراء قيود السفر المفروضة بسبب جائحة كورونا. ويتوقع كبار المتعاملين والبنوك تراجع الطلب بين 20 و30 بالمئة في أبريل، واستمرار الاستهلاك الضعيف في ظل تضعف النشاط الاقتصادي بشدة لعدة أشهر مقبلة.

وتسدد سعر التسوية لغرب تكساس على صعود 39 سنتاً إلى

وحماية شركات الصادرات

تدابير تركية جديدة للحد من التداخيات الاقتصادية الناجمة عن تفشي كورونا



أوغوز خان أوزباش، قال إن اقتصاد بلاده سيتجاوز أزمة تفشي فيروس كورونا في أقصر وقت وبأقل خسائر نسبية، وذلك بفضل بنيتها الديناميكية. وأضاف أن الحسابات التي حققها الاقتصاد التركي، خلال المراحل الماضية، ساهمت في تعزيز مقاومته ضد أزمة «كورونا»، ومع تقليص سرعة انتشار الفيروس سيبداً الاقتصاد التركي في الانتعاش، إذ إن البنك المركزي يمتلك إمكانية السرعة في اتخاذ القرارات وتنفيذ القرارات المتخذة، كما أنه يمتلك أدوات مالية واقتصادية واسعة وفعالة، تستخدمها بقوة وبسرعة، وسيستمر في ذلك. وكان الرئيس التركي رجب طيب إردوغان، أعلن في وقت سابق من الشهر الجاري، حزمة بقيمة 15 مليار دولار لدعم الاقتصاد مع خفض الضرائب للأعمال التجارية وإجراءات لمساعدة العائلات ذات الدخل المحدود.

وقال المحلل في مركز أبحاث «غلوبال سورس»، أتيليا بشيل آدا، إن «إجراءات السلطات التركية توافقت مع تلك التي اتخذتها بلدان أخرى لمواجهة فيروس كورونا». وحذر من خسائر عديدة في الوظائف مع إغلاق الكثير من المتاجر، وأوصى بأن تمنح الحكومة دعماً مالياً بسهولة أكبر.

أقر البنك المركزي التركي تدابير جديدة للحد من التداخيات الاقتصادية الناجمة عن تفشي فيروس «كورونا المستجد»، حيث تهدف إلى دعم آليات التحويل النقدي ومرونة البنوك في إدارة السيولة وتدقيق الائتمان للشركات المصدرة للسلع والخدمات.

وقال البنك إنه يمكن الآن تنفيذ محفظة عمليات السوق المفتوحة بطريقة محتملة وقد يتم تعديل الحدود اعتماداً على ظروف السوق، موضحاً أن هذه العمليات تهدف إلى تعزيز فعالية آلية التحويل النقدي من خلال زيادة عمق السوق، وتمكين التسعير السليم للأسواق، وتحقيق المرونة للبنوك في إدارة السيولة.

وأضاف البنك أنه سيشتري لفترة مؤقتة سندات دين محلية حكومية اشترتها بنوك من صندوق التامين ضد البطالة في البلاد، ويمكن لهذه البنوك، كوكيل أساسي، أيضاً زيادة تسهيلات السيولة المقدمة في إطار آلية التحويل النقدي.

وتابع البيان أن الأوراق المالية المدعومة بالأصول والرهن العقاري مدرجة الآن في مجموعة ضمانات تحت عمليات الليونة التركية والعملات الأجنبية، مشيراً إلى أن ذلك سيساعد على تعزيز سيولة إصدارات الأوراق المالية المماثلة وتعقيم أسواق رأس المال.

ورفع البنك المركزي التركي الحدود لتسهيلات السيولة الإضافية المستهدفة مع وقر عقد مزايدات مبادلة الليرة التركية مع استحقاق لمدة ستة أشهر، حيث سيتم تزويد البنوك بالسيولة بالليرة التركية مقابل الدولار أو اليورو أو الذهب، بسعر فائدة يقل بواقع 1.25 عن سعر إعادة الشراء لمدة أسبوع واحد البالغة 9.75%. وقال إن الاعتمادات المعاد ضمانها بالليرة التركية لخدمات التصوير والعملات الأجنبية تتمتد إلى الشركات المصدرة للسلع والخدمات، وفقاً لصحيفة «الشرق الأوسط».

وكان نائب رئيس البنك المركزي التركي،

مساعدة حكومية مصرية لوقف خسائر الطيران

ناشدت شركات طيران مصرية خاصة، وزير الطيران المدني محمد منار عتية، التدخل لوقف خسائرها الناجمة عن أزمة فيروس كورونا المستجد.

وقال بيان على صفحة وزارة الطيران المدني على «فيسبوك»: «ناشد رؤساء الشركات وزير الطيران بالتدخل لوقف نزيف الخسائر التي تعرضت لها الشركات الخاصة ومساعدتهم للتغلب على هذه الأزمة».

وأضاف البيان أن الوزير التقى عدداً من رؤساء مجالس إدارات وممثلي شركات الطيران الخاصة المصرية، لبحث تأثير الوباء على قطاع الطيران الخاص في ضوء تعليق الرحلات الجوية من وإلى مصر. ومسندت مصر الأسبوع الماضي، أجل تعليق الرحلات الجوية لمدة أسبوعين، اعتباراً من الأول من أبريل.

وكانت مصر قد علقت الرحلات للمرة الأولى في 19 مارس، وكان من المفترض أن يستمر التعليق حتى نهاية الشهر ثم تقرر تمديد.

مساعدة حكومية مصرية لوقف خسائر الطيران

ناشدت شركات طيران مصرية خاصة، وزير الطيران المدني محمد منار عتية، التدخل لوقف خسائرها الناجمة عن أزمة فيروس كورونا المستجد.

وقال بيان على صفحة وزارة الطيران المدني على «فيسبوك»: «ناشد رؤساء الشركات وزير الطيران بالتدخل لوقف نزيف الخسائر التي تعرضت لها الشركات الخاصة ومساعدتهم للتغلب على هذه الأزمة».

وأضاف البيان أن الوزير التقى عدداً من رؤساء مجالس إدارات وممثلي شركات الطيران الخاصة المصرية، لبحث تأثير الوباء على قطاع الطيران الخاص في ضوء تعليق الرحلات الجوية من وإلى مصر. ومسندت مصر الأسبوع الماضي، أجل تعليق الرحلات الجوية لمدة أسبوعين، اعتباراً من الأول من أبريل.

وكانت مصر قد علقت الرحلات للمرة الأولى في 19 مارس، وكان من المفترض أن يستمر التعليق حتى نهاية الشهر ثم تقرر تمديد.